لبنان وصندوق النّقد الدولي

مغامرة غير محسوبة؟

حسن شقراني

«اظنّ انني اسطر الان كتاباً عن نظرية اقتصادية من شأنها ان تُحدث ثورة ـ ليس على الفور فيما اظن ولكن في غضون السنوات العشر المقبلة ـ في الطريقة التي يفكر بها العالم في مشاكله الاقتصادية»

جون ميناردكينز، 1935

تصاعدت مؤخّراً وتيرة استخدام اسم «صندوق النقد الدولي» في أوساط الإعلام اللبناني. يأتي ذلك في أعقاب مسلسل الخفوضات المتواصلة لتصنيف لبنان الائتماني وآخره تعديل وكالة «ستاندرد آند بورز» (S&P) للتصنيف الائتماني لأكبر ثلاثة مصارف تجارية في لبنان لجهة الأصول من خانة «درجة مخاطر مرتفعة جداً» (CCC) إلى خانة «التعثّر الانتقائي» (SD) عن سداد الديون. وكما جرت العادة في مناطق مختلفة من العالم، وبعد كلّ خفض للتصنيف الائتماني، يبدأ الحديث عن ضرورة استقدام دعم مالي وفني من صندوق النقد الدولي من أجل استعادة ثقة المستثمرين نظراً إلى تأثيره الإيجابي على التصنيف الائتماني وتقليل خطر تفاقم الاضطرابات في الاقتصاد الكلّي.

في هذا السياق، أعربت فئة واسعة من اللبنانيّين واللبنانيات عن مخاوفهم من أيّ شراكة محتملة مع الصندوق، مقابل ترحيب فئات أخرى بهذه الشراكة. تعود هذه المخاوف إلى اعتقاد شريحة كبيرة من شعوب الدول النامية بأنّ الصندوق هو بمثابة مؤسّسة سياسيّة يطغى عليها طابع التبشير بالسلامة الماليّة، بينما تنطوي سياساتها على مسار يُثقل كاهل الطبقة الوسطى وذوي الدخل المحدود. وبين هذا الرأي وذاك، كثيراً ما يُساء فهم الدور، أو الوظيفة المنوطة بهذا الصندوق من جهة، والآثار الاقتصاديّة والاجتماعية المترتّبة على الشراكة معه، من جهة أخرى.

وهنا يطرح السؤال التالي نفسه: هل الشراكة المرتقبة بين الحكومة اللبنانية العتيدة وصندوق النقد هي مدعاة للقلق كما يرى كثيرون؟ وهل هذه المخاوف تستند إلى أُسس تجريبيّة تضفي عليها شيئاً من المصداقية؟

وقبل الإجابة عن هذا السؤال، لا بدّ من إلقاء الضوء على ماهيّة صندوق النقد الدولي ونشأته، وكذلك الوظائف المنوطة به.

ما هو صندوق النّقد الدولي؟

طبقاً للموقع الرسمي للصندوق، فإنّ صندوق النقد الدولي هو وكالة متخصّصة من وكالات منظومة الأمم المتّحدة، أنشئ عام 1944 في مؤتمر بريتون وودز (Bretton Woods) في ولاية نيوهامبشير الأميركية جزّاء اتّفاق حصل بين ممثلي 45 حكومة على إطار للتعاون الاقتصادي في مرحلة ما بعد الحرب العالميّة الثانية، حيث يمكن من خلاله تجنّب تكرار كارثة الكساد الكبير (Great Depression) التي وقعت في ثلاثينيّات القرن الماضي. ويهدف صندوق النقد إلى تعزيز سلامة الاقتصاد العالمي من خلال تيسير النموّ في التجارة الدولية، وتحقيق استقرار أسعار الصرف، بالإضافة إلى تصحيح اختلالات موازين المدفوعات التي تتعرّض لها البلدان. وفي سبيل تحقّق هذه الأهداف يقوم الصندوق بجملة من المهامّ التي تندرج في سياق مسارات ثلاثة:

أوّلاً: تقديم المشورة للدول الأعضاء بشأن السياسات الاقتصادية، الماليّة والنقديّة، والتي غالباً ما تأتي على شكل توصيات رئيسيّة في تقارير قطرية سنويّة يعدّها موظفو الصندوق، والتي عادةً ما تُعرف باسم تقارير مشاورات المادّة الرابعة (Article IV Consultation).

ثانياً: توفير المساعدة الفنّية والتدريب لحكومات الدول الأعضاء ومصارفها المركزيّة، وذلك في شتّى المجالات التي تقع ضمن خبرته، بما في ذلك السياسات الماليّة والنقديّة، وسياسات أسعار الصرف، بالإضافة إلى السياسات الضريبيّة، والإحصاءات الرسميّة، وغيرها.

ثالثاً: لعلّ هذا المسار هو أكثر ما اشتهر به صندوق النقد الدولي، وهو تقديم قروض بالعملات الأجنبيّة إلى الدول الأعضاء التي تواجه عجزاً كبيراً في موازين مدفوعاتها، ونقصاً حادّاً في احتياطاتها من العملة الأجنبيّة الضروريّة للوفاء بقيمة ما تستورده من الخارج، والتي في الوقت نفسه ترغب في الحصول على تمويل* مؤقّت من أجل تجنّب الوقوع في أزمات اقتصاديّة وماليّة أكثر خطورة. المسار الثالث هو بيت القصيد. فالمخاوف التي يردّدها غالباً الاختصاصيّون والأفراد العاديون بشأن التمويل الذي يقدّمه الصندوق ترتبط بهذا المسار تحديداً، إذ أنّ القروض التي تحصل عليها الدول الأعضاء تأتي مشروطة بحزمة من سياسات إصلاحيّة للاقتصاد الكلّي، والمعروفة باسم برامج التثبيت والإصلاح الهيكلي (Stabilisation and Structural Adjustment Programmes). السياق التاريخي لتطوّر المشروطيّة (Conditionality)

خلال العقود الثلاثة التي تلت انتهاء الحرب العالميّة الثانية – أي في إطار نظام بريتون وودز الأصلي – عمل صندوق النقد الدولي من خلال نموذج اقتصاديّ كينيزيّ، فاشترط لمنح قروضه إصلاحات محدودة ركّزت حصراً على التخفيف من عجز الميزانيّة، وتحقيق استقرار سعر الصرف من دون اللجوء إلى خفض قيمة العملة لتحقيق ميزة تنافسيّة غير عادلة، وهو يهدف بذلك إلى الحفاظ على الطلب الكلّي. وبمعنىً آخر؛ حافظ الصندوق في مرحلة ما بعد الحرب على درجةٍ معيّنة من «الحياد الاقتصادي»**، وكانت شروط الإقراض تُبنى على اعتبارات اقتصاديّة صرف من دون السعي لتغيير الأهداف الاقتصاديّة والاجتماعيّة للبلدان المُقترضة.

واستمرّ قرار الحياد الاقتصادي في تلك المرحلة إلى المادّة الأولى من اتّفاقية إنشاء صندوق النقد الدولي، والتي تنصّ على أنّ الغرض من قروض الصندوق «توفير الثقة بين البلدان الأعضاء عن طريق إتاحة موارد الصندوق العاقة لها بصفة مؤقّتة... وبالتالي إتاحة الفرصة لها لتصحيح عدم التوازن في ميزان مدفوعاتها من دون اللجوء إلى تدابير مدمّرة للازدهار الوطني أو الدولي»***. ففي حين أنّ الصندوق حدّد شروط الإقراض لناحية إصلاح الاختلال الكلّي فإنّه ظلّ بعيداً عن أيّ محاولة لتوجيه البلد المُقترض إلى «كيفيّة» خفض العجز؛ أي أنّه كان يُبقي لهذه البلدان حرّية التصرّف في ما خصّ اختيار السياسة الاقتصاديّة الملائمة لغرض الإصلاح، وبخاصّة السياسة الماليّة والأدوات ذات الصلة – سواء من خلال الأدوات الضريبيّة أو الإنفاق العامّ.

على أنّ دور الصندوق «الحيادي» انقلب رأساً على عقب بعد انهيار نظام بريتون وودز في أوائل سبعينيات القرن الماضي، بعدما أوقفت حكومة الولايات المتّحدة الأميركية إمكانية تحويل الدولار (واحتياطات الحكومات الأخرى بالدولار) إلى ذهب، وتمّ تعويم أسعار الصرف من قبل معظم الاقتصادات الكبرى في العالم. فمنذ ثمانينيات القرن العشرين، أخذ الصندوق بتوسيع نطاق مشروطيّته فتجاوزاً بذلك التفويض الأصلي له وفقاً للمادّة الأولى من اتّفاقية إنشائه. وباتت المشروطيّة تلك تشتمل على طيف واسع من المجالات السياسيّة، ينطوي بعضها على تحرير سوق العمل، وتحرير التجارة والقطاع المالي، وخصخصة الشركات المملوكة للدولة، بالإضافة إلى إعادة هيكلة النُظم الضريبيّة، وكذلك التشريع لاستقلاليّة البنك المركزي.

والّلافت في التوسّع الملحوظ لمشروطيّة صندوق النقد الدولي، أنّه بات يحمل في طيّاته بُعداً سياسيّاً واجتماعيّاً، يترتّب عليه تقييدٌ لمساحة السياسة (Policy Space) والسيادة الوطنيّة (Sovereignty) لدى الدول المُقترضة. وفي هذا السياق، يُشرح كورنيل بان وكيفن غالاغر، في ورقتهما البحثيّة «إعادة تقويم الأرثوذكسية السياسية: صندوق النقد الدولي منذ الانكماش العظيم» أنّ دور الصندوق بات يتّسم بالإمعال لتنوّع الظروف المحلّية، وبالالتزام العنيد بنظريّة عقائدية لليبرالية جديدة للتنمية الاقتصادية.

التجربة العربيّة مع مشروطيّة صندوق النّقد الدولي

تشير بيسان كساب في ورقتها «رسم خرائط تدخّل صندوق النقد الدولي في العالم العربي» إلى أنّ مجموع بمشروطيّة سياسيّة تستند إلى مبادئ «إجماع واشنطن» الذي يُمثّل مسودّة طرحها الاقتصادي الإنكليزي جون ولياميسون في عام 1989، وملخصها يبيّن قائمة الأوامر والنواهي التي يتعيّن على صنّاع القرار في الدول النامية الالتزام بها. اشتملت هذه الشروط على «إصلاحات» إلزاميّة في مجالات عدّة، فاتّخذت شكل تدابير مختلفة في جملتها: خفوضاتٌ هائلة في النفقات الحكومية، وتوسيع القاعدة الضريبيّة مع فرض ضرائب جديدة - ولا سيّما غير المباشرة منها- وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف مع تبنّي معدّلات فائدة أعلى، وتحرير التجارة من خلال إزالة الحواجز غير الجمركية (NTB)، وتحرير قوانين الملكيّة، وإلغاء قيود سوق العمل كما القيود الماليّة، بالإضافة إلى خصخصة الشركات المملوكة للدولة (SOE).

في النتيجة، إن نطاق السياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الواسع الذي تطاله مشروطيّة صندوق النقد الدولي يعني في الواقع أنّ الصندوق قد عمل على أن يُصبح لاعباً أساسياً في عمليّة صنع السياسات في البلدان المُقترضة، وبالتالي بشكّل بلا شكّ عاملاً مؤثّراً في طبيعة النمط الاقتصادي فيها.

بالنسبة إلى لبنان، إن اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل معالجة تداعيات الأزمة الاقتصاديّة والماليّة غير المسبوقة، إنّما هو ضرب من المغامرة غير المعلومة النتائج ما لم يقترن التمويل بسياسات تندرج في إطار نموذج تنمويّ ذاتيّ المنشأ، وواضح المعالم والأهداف، وينحاز بشكل أساسي إلى حماية الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمواطنين والمواطنات.

ولا مناص من أن يقترن هذا التوجّه باستثناء القطاعات الأساسيّة كالصحّة والتعليم والحماية الاجتماعيّة من مقتضيات خفض الإنفاق في إطار سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي. لذلك، فإنّ أيّ شراكة مرتقبة بين لبنان وصندوق النقد الدولي لا تُراعي الأولويات التنمويّة المذكورة ستترتّب عليها في الغالب إشكاليّةٌ تتعلّق بتجريد السلطات الوطنيّة من الحيّز السياسي الضروري لتبنّي سياسة ماليّة ونقدية قائمة على مواجهة الاتّجاه الانكماشي الحالي الذي طال أمده.

* تلجأ الدول الأعضاء إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي بعدما تكون قد فشلت - على الأغلب - في الحصول على قروض جديدة من الدائنين التجاريّين.

** يشرح ريشارد سويدبرغ في ورقته «مذهب الحياد الاقتصادي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي» أنّه يُمكن فهم مبدأ الحياد الاقتصادي في ضوء تفويضات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالميّة الثانية، والتي تنصّ على أنّ المنظّمتين يجب أن تعتنيا بالدرجة الأولى بالشقّ «الاقتصادي» بدلاً من الشقّ «السياسي» في العالم بعد الحرب. لذلك ينبغي أن يكون الصندوق والبنك محايدَين من الناحية السياسيّة، وأن يستندا في قراراتهما إلى اعتبارات اقتصاديّة فقط عملاً بنظامهما.

*** مرجع الاقتباس: IMF, 2016. Articles of Agreement. Washington .DC. International Monetary Fund. p 2. Available at: http://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/pdf/aa.pdf

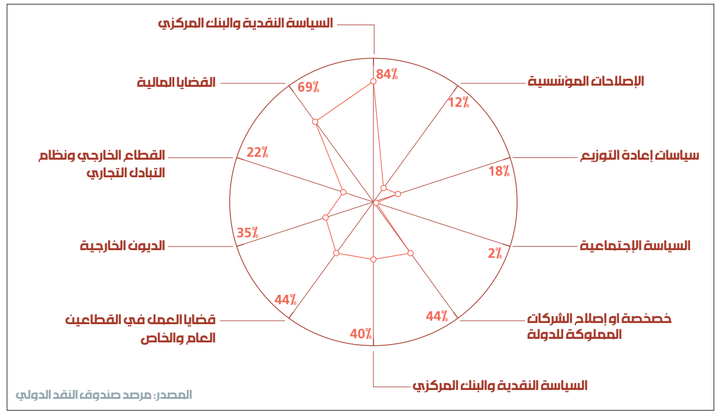

المصدر: مرصد صندوق النقد الدولي

> وسّع الصندوق نطاق مشروطيّته متجاوزاً التفويض الاصلي له لتشتمل على تحرير سوق العمل وتحرير التجارة والقطاع المالي وخصخصة الشركات المملوكة للدولة

القروض الماليّة وحزم الائتمان والمساعدة المُقدّمة من قبل صندوق النقد الدولي إلى البلدان العربية منذ اندلاع الانتفاضات الشعبيّة مطلع العقد الحالي وحتى عام 2016 قد بلغت 57,43 مليار دولار، منها 42 ملياراً في عام 2016 وحده.

ومنذ عام 2011 لوحظ اتّساع نطاق مشروطيّة الصندوق في المنطقة العربيّة ليبلغ عدد الشروط المرتبطة بتمويل الصندوق للدول العربيّة بين عامي 2011 و2014 نحو 331 شرطاً (انظر الرّسم البياني الرقم (1))، في حين بلغت قيمة القروض لهذه البلدان 15,43 مليار دولار خلال الفترة الزمنيّة نفسها. ومن المؤكّد أنّ عدد الشروط قد ارتفع أضعافاً في المرحلة التي تلت عام 2014، لأنّ دولاً عدّة في المنطقة، ولا سيّما المغرب ومصر والعراق والأردن وتونس، قد حصلت على قروض من الصندوق في عام 2016.

وعلى غرار ما حصل للدول النامية الأخرى، كاميركا اللاتينيّة وافريقيا جنوب الصحراء، اقترن هذا التمويل بمشروطيّة سياسيّة تستند إلى مبادئ «إجماع واشنطن» الذي يُمثّل مسودّة طرحها الاقتصادي الإنكليزي جون ولياميسون في عام 1989، وملخصها يبيّن قائمة الأوامر والنواهي التي يتعيّن على صنّاع القرار في الدول النامية الالتزام بها. اشتملت هذه الشروط على «إصلاحات» إلزاميّة في مجالات عدّة، فاتّخذت شكل تدابير مختلفة في جملتها: خفوضاتٌ هائلة في النفقات الحكومية، وتوسيع القاعدة الضريبيّة مع فرض ضرائب جديدة - ولا سيّما غير المباشرة منها- وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف مع تبنّي معدّلات فائدة أعلى، وتحرير التجارة من خلال إزالة الحواجز غير الجمركية (NTB)، وتحرير قوانين الملكيّة، وإلغاء قيود سوق العمل كما القيود الماليّة، بالإضافة إلى خصخصة الشركات المملوكة للدولة (SOE).

في النتيجة، إن نطاق السياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة الواسع الذي تطاله مشروطيّة صندوق النقد الدولي يعني في الواقع أنّ الصندوق قد عمل على أن يُصبح لاعباً أساسياً في عمليّة صنع السياسات في البلدان المُقترضة، وبالتالي بشكّل بلا شكّ عاملاً مؤثّراً في طبيعة النمط الاقتصادي فيها.

بالنسبة إلى لبنان، إن اللجوء إلى صندوق النقد الدولي من أجل معالجة تداعيات الأزمة الاقتصاديّة والماليّة غير المسبوقة، إنّما هو ضرب من المغامرة غير المعلومة النتائج ما لم يقترن التمويل بسياسات تندرج في إطار نموذج تنمويّ ذاتيّ المنشأ، وواضح المعالم والأهداف، وينحاز بشكل أساسي إلى حماية الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعيّة للمواطنين والمواطنات.

ولا مناص من أن يقترن هذا التوجّه باستثناء القطاعات الأساسيّة كالصحّة والتعليم والحماية الاجتماعيّة من مقتضيات خفض الإنفاق في إطار سياسات التثبيت والتصحيح الهيكلي. لذلك، فإنّ أيّ شراكة مرتقبة بين لبنان وصندوق النقد الدولي لا تُراعي الأولويات التنمويّة المذكورة ستترتّب عليها في الغالب إشكاليّةٌ تتعلّق بتجريد السلطات الوطنيّة من الحيّز السياسي الضروري لتبنّي سياسة ماليّة ونقدية قائمة على مواجهة الاتّجاه الانكماشي الحالي الذي طال أمده.

* تلجأ الدول الأعضاء إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي بعدما تكون قد فشلت - على الأغلب - في الحصول على قروض جديدة من الدائنين التجاريّين.

** يشرح ريشارد سويدبرغ في ورقته «مذهب الحياد الاقتصادي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي» أنّه يُمكن فهم مبدأ الحياد الاقتصادي في ضوء تفويضات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالميّة الثانية، والتي تنصّ على أنّ المنظّمتين يجب أن تعتنيا بالدرجة الأولى بالشقّ «الاقتصادي» بدلاً من الشقّ «السياسي» في العالم بعد الحرب. لذلك ينبغي أن يكون الصندوق والبنك محايدَين من الناحية السياسيّة، وأن يستندا في قراراتهما إلى اعتبارات اقتصاديّة فقط عملاً بنظامهما.

*** مرجع الاقتباس: IMF, 2016. Articles of Agreement. Washington .DC. International Monetary Fund. p 2. Available at: http://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/pdf/aa.pdf

الاستعانة به أسوأ الخيارات

الأمجد سلامة

شهدت الأسابيع الأخيرة حديثاً مطّرداً عن ضرورة استعادة ثقة المجتمع الدولي بلبنان للحصول على التمويل اللازم لإنقاذ اقتصاده من الانهيار. وبغضّ النظر عن وجود إمكانية إنقاذ في هذه المرحلة، فإنّه لا بدّ من أن نفهم أن تمويل المجتمع الدولي، الذي يسعى البعض لتحويله إلى مطلب وطني، لن يأتي على شكل تبرعات أو هبات. بل سيأتي عبر برنامج هو حزمة من القروض سيقدّمها صندوق النقد الدولي، من خلال العمل مع وزارة الخزانة الأميركية لتطوير مواقف أميركية بشأن اتفاقيات «مشروطية» محدّدة، ثم الاجتماع مع موظفي الصندوق وأعضاء المجلس التنفيذي الآخرين خلال مرحلة تصميم البرنامج.

خبراء... لا خبراء

وبالإضافة إلى أنّ الدولة ستفقد سيادتها الاقتصادية، فلا ضمان أن من سيتسلّم القرارات السياديّة يجب أن يفقه خصوصيات البلاد المقترضة واقتصادها. فمثلاً، برامج الصندوق مصمّمة لتلبّي القناعات الأميركيّة في استقرار الاقتصاد الكلّي والتكيّف الهيكلي، لما فيهما من توسيع للاقتصادات القائمة على السوق لتشمل العالم النامي، كما يشرح أوتلي وياكي. بينما الحاجة الفعليّة للبلدان الساعية لمساعدة صندوق النقد للبلدان المثقلة بالديون للمصارف التجارية الأميركية، أكبر مما يقدّمه للدول الأخرى. وكذلك يقدّم الصندوق قروضاً أكبر للحكومات المتحالفة مع الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى هذا، فإنّ للولايات المتحدة استخدام حقّ النقض ضدّ العديد من قرارات الصندوق. وبالتالي، لا يمكن لأيّ مدير للصندوق اتّخاذ قرار رئيسي من دون تصريح من هذه الدولة. هكذا تؤثّر الولايات المتحدة على عملية المساومة المحيطة بتصميم البرنامج الذي سيُقدّم للدول المدينة، حيث يتمتّع المدير التنفيذي الأميركي بهذا التأثير من خلال العمل مع وزارة الخزانة الأميركية لتطوير مواقف أميركية بشأن اتفاقيات «مشروطية» محدّدة، ثم الاجتماع مع موظفي الصندوق وأعضاء المجلس التنفيذي الآخرين خلال مرحلة تصميم البرنامج.

> لا يمكن لأيّ مدير في صندوق النقد الدولي اتّخاذ قرار رئيسي من دون تصريح من الولايات المتّحدة الأميركية

الذي يطبع كلّ دولة وأزمتها. فيتجاهل الصندوق المشكلات الملحّة التي تشمل مصائد الفقر والزراعة والمناخ والمرض والنقل، وهي مشاكل تقوّض التنمية.

ومن التبعات السلبيّة والعكسيّة الأساسيّة التي يواجهها أيّ اقتصاد يتعافى عبر برامج صندوق النقد، انخفاض الاستثمار الخارجي. فيشرح نيلسن جنسن، في بحثه «الأزمة والشروط ورأس المال»، أن برامج الصندوق يمكن أن تزيد وتيرة استبدال القادة السياسيين عبر ردود الفعل الانتخابية ضد شروط الصندوق المقرّرة. ويمكن أن يترجم دور القيادة هذا في تغييرات جذريّة في السياسة يمكن أن تضرّ المستثمرين متعدّدي الجنسيات.

ويضيف ساكس أن صندوق النقد الدولي نادراً ما اتّخذ أهدافاً تنمويّة محدّدة كمعايير للحكم على أداء الدولة. يتم الحكم على البلدان على أساس مدخلات السياسة، وليس مخرجاتها. وقد يُطلب من الحكومة خفض عجز ميزانيتها بنسبة 1% من إجمالي الناتج المحلي، ويُحكم على ما إذا كانت تنفّذ هذا التدبير أم لا، وليس على مفعول التدبير في إنتاج نموّ أسرع أو انحساراً للفقر أو حلاً لأزمة الديون. والنتيجة هي السقوط في نقاشات شكليّة حول تنفيذ سياسة معينة، وليس حول ما إذا كانت سياسة صحيحة. والسياسات تبدو ثابتة مثل الفساد والمعوّقات التي تعترض المشاريع الخاصة والعجز في الميزانية وملكية الدولة للإنتاج ووسائله. ويفترض الصندوق أيضاً أن كلّ أزمة من الأزمات تشبه الأخريات. وقد استعان «بوصفة» موحّدة بقائمة خفض الميزانيات وتحرير التجارة وخصخصة الشركات المملوكة من الدولة، من دون أيّ اعتبار للسياق قد تكون مختلفة كليّاً.

ويستفيض الاقتصادي جيفري ساكس في تشريح هذه المسألة في كتابه «نهاية الفقر». فيشير إلى أن صندوق النقد الدولي يركز على مجموعة ضيقة للغاية من القضايا مثل الفساد والمعوّقات التي تعترض المشاريع الخاصة والعجز في الميزانية وملكية الدولة للإنتاج ووسائله. ويفترض الصندوق أيضاً أن كلّ أزمة من الأزمات تشبه الأخريات. وقد استعان «بوصفة» موحّدة بقائمة خفض الميزانيات وتحرير التجارة وخصخصة الشركات المملوكة من الدولة، من دون أيّ اعتبار للسياق التدبير في إنتاج نموّ أسرع أو انحساراً للفقر أو حلاً لأزمة الديون. والنتيجة هي السقوط في نقاشات شكليّة حول تنفيذ سياسة معينة، وليس حول ما إذا كانت سياسة صحيحة. والسياسات تبدو ثابتة مثل الفساد والمعوّقات التي تعترض المشاريع الخاصة والعجز في الميزانية وملكية الدولة للإنتاج ووسائله. ويفترض الصندوق أيضاً أن كلّ أزمة من الأزمات تشبه الأخريات. وقد استعان «بوصفة» موحّدة بقائمة خفض الميزانيات وتحرير التجارة وخصخصة الشركات المملوكة من الدولة، من دون أيّ اعتبار للسياق

أنجه بوليغان ـ المكسيك

التقشّف: الخطأ القاتل

التقشّف هو أسوأ العناوين التي تطرحها برامج صندوق النقد الدولي. ففي 2010 نشر رايينهارت - روغوف دراسة «النمو في زمن الدين»، وقد حاجج الباحثان عبر منهجيّة تجريبيّة، بأنّ بلوغ الدين الخارجي الإجمالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي، يخفّض نسبة النمو السنوي إلى 2%. ويضيفان أنّ ارتفاع الدين الخارجي الإجمالي إلى 90% من الناتج المحلي الإجمالي، يخفّض النمو السنوي إلى 0,1%. لذا يزعم داعمو سياسة التقشّف أن الـ90% هي النسبة التي يجب أن تتوقّف عندها الاستدانة ويبدأ العمل بسياسة التقشّف لخفضها.

وبعد التدقيق في البيانات التي اعتمد عليها رايينهارت - روغوف، تبيّن أنّهما أخطآ في البرمجة واستبعدا انتقائياً البيانات المتاحة والترجيح غير التقليدي للإحصاءات الموجزة. بمعنى آخر تصبح المنهجيّة التجريبيّة غير ذات حجّة، كما حاجج توماس هرندون ومايكل آش وروبرت بولين. فعند استعمالهم البيانات بشكل صحيح وكامل وجدوا أنّ نسبة الـ90% تؤدّي إلى نسبة نموّ سنوي بقيمة 2,2% وليس 0,1%! وبالإضافة إلى هذه الأخطاء الجليّة، انتقد الكثير من الاقتصاديين - أهمّهم راندل راي - استعمال الثنائيّ رايينهارت - روغوف منهجيّة تساوي نوعيّة البيانات عبر قرون وأنظمة تبادل مختلفة وأنواع ديون بالعملات الأجنبيّة والمحليّة، وكذلك تتجاهل نظريّات جديدة في عالم النقد المعاصر.

وفي المقابل ينطلق اقتصاديون آخرون من أن ضعف النموّ يسبّب ازدياد نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي، وليس العكس، وأنّ العلاقة السببيّة التي حاول الثنائي رايينهارت - روغوف تثبيتها إنّما هي معكوسة. وكما يفترض الاقتصاد الكينزي التقليدي، فإنّ الإنفاق العام يسهم في توسيع حجم الاقتصاد ونموّه، ما يقلّص نسبة الدين للناتج المحلي الإجمالي، بينما يجب أن تلجأ الدول لسياسات التقشّف في حالات الازدهار الاقتصاديّ تفادياً للتضخّم.

ورغم كلّ الانتقادات لدراسة رايينهارت - روغوف ونتائجها، لا تزال سياسة التقشّف تُسوّق على أنّها الحلّ الأنجع في مواجهة التراجع والانهيار الاقتصاديين، وتتم المحاججة بأنّ الأخطاء الواردة في البحث تتعلّق بقيمة الانخفاض فقط، وليس بأصل وجوده. ورغم الكثير من الأوراق البحثيّة التي نشرها صندوق النقد الدولي، والتي تعدّد الآثار السلبية الملموسة الناتجة عن سياسات التقشّف في العقد الأخير، إلّا أنّ الصندوق لم يغيّر «الوصفة السحريّة»، ولا يزال يدفع باتّجاه هذه السياسات كلّما وجد نفسه أمام اقتصاد متعثّر يبحث عن قروض وحلول.

وهذا العناد ظهر جليّاً في ملاوي التي عصفت بها الأزمة في نهاية التسعينيّات. وعندما حاولت طلب المساعدة من الصندوق، كان شرطه تطبيق الوصفة المعتادة. طُلب من ملاوي التقشّف، حتّى في مصاريف إدارة تخزين الحبوب الاستراتيجيّة التي كانت تمنحها مخزوناً من الحبوب لمواجهة الطوارئ والانخفاض في الإنتاج. كانت ذريعة الصندوق أنّ هذه الإدارة غير فعّالة ومصاريفها أكثر من جدواها الاقتصاديّة. ومن ضمن ما طاله التقشّف برامج دعم زراعة الذرة للعائلات الأكثر فقراً. وخلال سنة واحدة من هذه السياسات هوى إنتاج الذرة إلى مستويات كارثيّة فيما اضطرت إدارة تخزين الحبوب إلى بيع ما تخزّنه في الأسواق لتتمكّن من دفع مصاريفها بعدما اقتطعت بنودها من الموازنة. المجاعة ضربت ملاوي وتسبّبت بموت 1500 شخص في 2002، إلّا أن الصندوق أصرّ على تنفيذ سياساته. لكن بعد تفاقم المجاعة، قرّرت الحكومة إعادة دعم زراعة الذرة فارتفع الإنتاج إلى فائض مليوني طن في السنة خلال فترة سنتين.

وصفة للبنان

انطلاقاً من كلّ ذلك، يحقّ السؤال عن مصير لبنان إذا سُمح للصندوق التدخّل في الأزمة الراهنة. ماذا سيحصل إن فرض علينا الصندوق التخلّي عن دعم الطحين أو المحروقات أو الدواء (وتامين مصرف لبنان لاعتمادات بسعر الصرف الرسمي هو لدعم لهذه السلع)؟ ماذا سيكون مصير قدرة اللبنانيين الشرائيّة في حال رُفع الدعم عن الكهرباء؟ أو وضع اللبنانيين الصحّي إذا جرت تصفية (أو خصخصة) الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؟

على الأرجح، لن يأخذ خبراء الصندوق بالاعتبار الظروف الاقتصاديّة الخاصة بلبنان، ولن يتنبّهوا إلى نوعية وبنية الاستهلاك، وإلى الشرائح المستفيدة من أنواع الدعم (وهي قليلة بالمناسبة)، وسيذهبون باتّجاه الدواء المفضل والمعتاد: حوكموا، وتقشّفوا، وخصخصوا ما تبقّى من الدولة. والأرجح أيضاً أن من يروّج للصندوق كخيار وحيد، لن يطرح خيار التوقّف عن السداد كخيار جدّي. فلن يشرحوا أنّ عدم انخراط مصارف تجارية واستثمارية غربيّة، وأميركيّة تحديداً، في الاستثمار بدبّنا السيادي سيخفّف من حافزية صندوق النقد للتدخّل (كما شرح أوتلي وياكي)، وأنّ عدم وجود قوانين دوليّة تحكم التوقّف عن سداد الديون السياديّة يحصر العواقب بالسوق.

نحن لسنا بحاجة إلى صندوق النقد ليمولنا لمعالجة الأزمة، بل يمكننا إدارتها بأنفسنا، ولا سيما إذا حافظنا على القرار السيادي وقرّرنا تحميل الدائنين نسبة من المسؤولية أيضاً، وتوقفت الدولة عن السداد. لماذا نطالب به إن كانت حافزيّته للتدخل ستكون لضمان المصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة؟